Kilis 7 Aralık Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi | 2017/1 | CİLT: 3 | SAYI: 6 | s. 247-269

ماهية الايمان من منظور حسام الدين السغناقي الماتريدي

HASAN HİJAZİ
OKUTMAN, KİLİS 7 ARALIK ÜNİVERSİTESİ İLAHİYAT FAKÜLTESİ
hijazi@kilis.edu.tr

الملخص

دراسةٌ لمبحث ماهية الإيمان من منظور السغناقي حقيقة الإيمان وتعريفاته والرد على المخالفين من الفرق الكلامية في زمانه وسوق الأدلة العقلية والنقلية على ذلك باقتضاب شديد في كلام كالدر المنضود. وقبل الشروع في دراسة المخطوطة وتجليتها، قمت بكتابة ترجمة مختصرة عن الامام السغناقي حياته، شيوخه، عقيدته، مكانته العلمية، آراء العلماء فيه، وقمت بعرض المذاهب الكلامية كما جاء من آراء الامام في ماهية الايمان من الماتريدية ممثلا بأبي منصور الماتريدي شيخ أهل السنة، ومذهب الجهمية والكرامية، ومذهب الفقهاء واهل الحديث، ومتكلمي أهل الحديث، ثم مناقشة هذه المذاهب، وتقرير الصواب من خلال رؤية الماتريدية بالأدلة.

الكلمات المفتاحية: ماهية – الايمان – السغناقي – المخطوطة - الماتريدي.

HÜSÂMÜDDÎN ES-SUĞNÂKÎ EL-MÂTURÎDÎ'YE GÖRE İMANIN MAHİYETİ

Özet

Maturîdî kelâm âlimlerinden Hüsâmüddîn es-Suğnâkî (ö. hicrî 714)'ye göre imanın mahiyeti konulu bu çalışma es-Suğnâkî'nin; Ebu'l-Muîn Meymûn b. Muhammed b. Mekhûl en-Nesefî (ö. hicrî 508)'ye ait "Kitabu't-Temhîd li Kavâ'idi't-Tevhîd fî Usûli'd-dîn" kitabına yazdığı şerh olan, asıl nüshası İstanbul Atıf Efendi Kütüphanesi'nde no: 1282 ve Mısır el-Hideviye Kütüphanesi'nde no: 2/11 (n.a 6676) ile kayıtlı el yazması "Kitâbu't-Tesdîd" adlı eserinden faydalanılarak hazırlanmıştır. Çalışmamızda kullandığımız nüsha ise, Süleymaniye Kütüphanesi'ndeki Yozgat Kütüphanesi'nde 612 no ile kayıtlıdır. Çalışmanın başında es-Suğnâkî'nin hayatı, hocaları, inancı, ilim dünyasındaki yeri ve âlimlerin hakkındaki görüşleri gibi konu başlıklarıyla yazar hakkında bilgi sunulmuştur. Daha sonra, "imanın mahiyeti" konusunda Ebu Mansûr el-Mâturîdî'nin görüşlerinden ibaret Mâturîdî mezhebi, el-Cehmiyye, el-Kerrâmiyye, fıkıh ve hadîs âlimlerinin görüşleri ve hadis ilmi kelamcılarının görüşlerini zikrederek bu görüşlerin kritiği yapılmış, delillere dayanarak Mâturîdîlerin perspektifinden doğru olan görüş belirlenmeye çalışılmıştır.

Anahtar Kelimeler: Mahiyet, İman, es-Suğnâkî, Yazma Eser, Maturidilik.

NATURE OF FAITH ACCORDING TO HUSÂMUDDIN AL-SUGHNÂKÎ AL-MÂTURÎDÎ

Abstract

This study examines nature of faith according to Maturidite kalam scholar Hüsâmüddîn al-Suğnâkî (d. AH 714) in which he wrote commentaries to Abul-Muîn Maymuna b. Muhammad b. Makhul en Nasafi's (d. 508 AH) "Kitab al-Tamhid Kavâ'idi't Tawhid fi Usûli'd-din". original copies of the book are registered in Istanbul Atif Efendi Library No. 1282 and Egypt al-Hidevi Library No. 2/11 (n.a 6676). The copy that we used in our study is registered in the Süleymaniye Library in the Library of Yozgat No. 612. At the beginning of study, a brief information is presented on the life of al-Suğnâkî, his teachers, and his faith, his position in academia and scholars' opinions about him. Then, It is studied "the nature of faith " in Maturidite sect which is shaped mostly with the ideas of Abu Mansur al-Maturidi, al-Cehmiyya, el-Karramiyya, the views of Fiqh and Hadith scholars and the views of Hadith theologians were expressed and criticized and, based on evidence, Maturidite perspective and opinions were determined.

Key Words: Nature, Faith, al-Suğnâkî, Manuscript, Maturidite.

مقدمة البحث

الحمد لله حمداً خالداً مع خلوده، وله الحمدُ حمداً لا منتهى له دون مشيئته وعلمه، ولا جزاءَ له إلا رضاهُ، وله الحمدُ في كل طرْفة عين، وتنفُس نَفْسٍ، الحمدُ لله ربِّ العالمين حمداً يوافي نعمَه، ويدفعُ نقمَه، ويكافئ مزيدَه، ياربِّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، وأشهد أن سيدنا مَحمدًا عبدُه ورسولُه، اللهم صلِّ على سيدنا مَحمد صاحب النُّور الأزهر، والجاه الأكبر، والحوض والكوثر، صلاةً كلُّ عُسرٍ لنا بها يُتيسَّر، وكل ذنب لنا بها يُغفر، وكل عيب لنا بها يُستر، وكل نقص من أمر ديننا ودنيانا بها يُجبر، وكل عدو لنا جلي وخفيّ بها يقُهر، وعلى آله وصحبه وسلم في كل لمحة ونَفَس بعدد كل معلوم لك، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد صلاة لا تحصى ولا تُحَد ولا تُعد، صلاةً ترضيك وترضيه وترضى بها عنا يا أرحم الراحمين.

أما بعــد:

فهذه دراسةٌ لمخطوطة كتاب التَّسديد للإمام حسام الدين السُّغناقي في شرح كتاب التَّمهيد لقواعد التَّوحيد في أصولِ الدين لأبي المعين ميمونُ بن

محمَّد بن مكحول النّسفيُّ (508)هـ, ويوجد أصله في مكتبة عاطف أفندي بإستانبول رقم 1282، ومكتبة الخديوية بمصر تحت رقم11/2 (ن ع6676).

ونسختُنا هذه أصلها في مكتبة السُّليمانية في إستانبول، قسم يوزقاط تحت رقم 612.

وقمت بالعمل عليها مستعينًا بالله ،والله أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وخدمةً للعلم وطلابه.

ترجمة صاحب المخطوطة: الإمام السُّغناقي (714هـ)[1]

أولاً– اسمهُ ونسبهُ:

اسمه : حسين بن علي بن حجاّج بن علي، حسام الدين السُّغناقي أو (الصُّغناقي) الحنفي، الإمام العلامة، القدوة الفهَّامة، كان إماماً عالماً فقيهاً، نحْوياً، جدَلياً، كما قال عنه: تقي الدين الغُزِّي في الطَّبقات السنية[2].

اختلف المُترجمون في اسْمه :

منهم من قال: هو الحسن، ومنهم من قال: الحُسين، والأصحُّ ما ذكره رحمه الله في مقدمة كتابه الوافي إذ قال: " قال العبد الضعيف حُسين بن علي بن حجّاج السغناقي، جعل الله يومه خيراً من أمسه، وآنسه في رَمْسِه[3]. لُقّب بـ "حسام الدين".

والسُّغناقي أو الصُّغناقي، بإبدال السّين صاداً، وكلاهُما صحيحٌ، وقد نقل حاجي خليفة في كشف الظّنون هذين الاسمين، فمرةً يقول السغناقي ومرة يقول الصغناقي، نسبة إلى سُغنـاق[4]، بلدة في تركستان التابع لجمهورية أوزبكستان

---

[1] حسام الدين حسين بن علي حجاج السغناقي المتوفى 714هـ، مقدمة كتابه الكافي شرح البزدوي، تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت، نشر مكتبة الرشد بالرياض، سنة 2001، ص (–55 80) مختصرا.

[2] عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، الناشر: مير محمد كتب خانه –كراتشي، من غير تاريخ؛ معجم الأصوليين للدكتور محمد مظهر بقا، معهد البحوث العلمية لاحياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى، ج2 ص71.

[3] قبره.

[4] محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر: دار الهداية ، ج 25 ص 450.

حاليًا وجمهورية قرغزستان سابقًا ويقع في غربها بخارى وسمرقند ،قال عنها الزَّبيدي في تاج العَروس: "سُغناق، بالضم: قريةٌ من أعمال بُخارى، منها: الإمام حسام الدين علي بن حجاج السغناقي الحنفي الاخسيكتي، ولم يذكر من ترجَم للسغناقي تاريخ ولادته.

وذلك بسبب الحروب الطاحنة والثورات القومية التي اجتاحت البلاد آنذاك.

ولم يفصّلوا الحديث في نشأته، إلا أنَّهم قدروا أن ولادته كانت في بداية النّصف الثاني من القرن السابع الهجري، أما بالنسبة إلى نشأته: فقد ذكروا أنه نشَأ نجيباً محباً للعلم والعلماء، إذ تفقه على حافظ الدين محمَّد بن محمد بن نصْرٍ البُخاري، وقد لمحَ فيه شيخُه هذا حسنَ النَّجابة والفَطانة، وفوَّض إليه الفتوى وهو شابٌ، واختلفوا أيضاً في تاريخ وفاته؛ فمنهم من ذكر أنَّها كانت عام 710هـ، ومنهم من قال: 711هـ، ومنهم من قال: 714هـ، وجميعُها متقاربةٌ، ولعلَّ القول الأخيرَ هو الأصحُّ كما ذكر محقّقو كتبِه رحمه الله.

ثانياً– شيوخه:

ذكر السغناقي رحمه الله في خاتمة كتابه الوافي شيوخه وأثنى عليهم وهم كما ذكرهم:

1- الإمام حافظُ الدين الكبير محمّدُ بن محمّد بن نصرٍ البُخاري (693هـ)، أَثنى عليه بقوله:"فإني لما ظفرتُ بخدمة الإمامِ العالمِ، الحجَّاج الرباني، البارعُ الورعُ الصَّمدانيُّ، أستاذُ العلماء، بَقيةُ الكُبراء، المتفرّدُ بإحياءِ سيرِ السَّلف، المتوحّد على وجْه الغَبْراء بأنَّه خيرُ الخَلَف، مولانا حافظَ الدين البَخاري، شكر الله مساعيه، وزاد معاليه، قفوتُ أَثرهُ أينما انبعثَ، والتقطتُ فوائده كل ما نفَث، وهو أيضاً أكرم مثواي ومكنَّني في الخُلد، وربَّاني تربيةَ الوالد للوَلَد.

2- فخرُ الدين محمدُ بن محمد بن إلياسَ المايُمرُغي، قال عنه رحمه الله: "الإمام الزاهدُ البارعُ الورعُ، المُقدَّمُ في حَلَبة سباق التَّدقيق، ومضمارِ التَّحقيق، وهو العينُ الفوَّارةُ في الأحكام الشرعية، والينبوعُ المَعينُ في الأصولِ

المليَّة، وهو الذي شدَّ عضُدي وآزر أَزْري، ومدّ بضبُعي،[5] وقوَّى ظهري، وهو الأوحَديُّ في درك دقائق فخر الإسلام ونشرَ مصنفاته فيما بين الأنام، والمخصوصُ بمصاحبة صاحب المُختصر وروايته وتبليغ فقهه ودرايته.

3- جلالُ الدّين المُعشّر، قال عنه: "أرأف الناس على عباد الله الأخيار، وأعطفُهم عليهم من الآباء الأبرار، معدنُ الأحاديث النَّبوية، ومَجمعِ الآثار المُصطفويَّة مولانا جلالُ الدين المعشّر".

ثالثًا- تلاميذه:

1- السَّيد جلالُ الدّين بن شمس.

2- جلالُ الدين أحمدُ بن يوسفَ الخوارزْميّ الكَرلانيّ.

3- قاضي القضاة: ناصر الدين محمد بن القَاضي كمال الدين أبي حفصٍ عمرَ بنِ العديم (752هـ .)

رابعًا- مصنَّفاتُه :

لقد ترك الإمام السُّغناقي يرحمُه الله كتباً قيّمةً تشهدُ له بالفضل ومصنَّفات جليلةً تُعتبر في الواقع ثرْوةً جيّدةً في خدمة الإسلام عامةً، والفقه الحنفيّ وأصُوله خاصَّةً، ولم يكنْ علمُ الكَلام بعيدًا عن ساحة علمه الواسع، ومنها هذه المخْطوطَةُ البديعةُ الّتي نحنُ بصدَدِ دراسة بابٍ منْهَا وهي (ماهيّةُ الإيمان) في الحلْقة الدّراسية، وبالله التوفيق.

1- **الوافي**: شرح المنتخب في أصول المذهب للاخسيكتي (644هـ)، أملاه في مسجد المؤلّف ومشْهده في صفرَ سنة 690 هجريَّة، انتخَبهُ من كتاب "كنْز الوُصول إلى معرفة الأُصول" أو ما يُعرف بأصول فَخر الإسلام البّزْدوي (482هـ)، فحَذف منه الاسْتدلالَات المُطوّلة، والمَسائل المَبسُوطة،

---

[5] حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكتي ، الوافي ، (644هـ) ج5 ص1714. ويوجد أصله بمكتبة أحمد الثالث برقم 3206، ومكتبة كوبريلي برقم 505، داماد ابراهيم باشا برقم 468، ويوجد له صورة على شكل مايكروفلم في مركز الملك فيصل بالرياض برقم 880، عدد لوحاتها (255) لوحة.

والفُروع الفقهيّة المُتكرّرة، واقتصَر على خُلاصةُ الأقوال في المسائل المعرُوضة، وذكر المذهب الحنفيّ، فكان عُمـدةً فيه، وأصبح تداولُ النَّاسِ لَهُ لا يقلُّ عن تداُولِهم لكتاب البَزدويّ، قال السغناقي رحمه الله واصفاً نسخة هذا الكتاب: "محنُذوفة الفُضول، مبنيَّة الفُصول، مُتداخلةُ النُّقوض والنَّظائر، مُنسردةُ اللَّالئ والجَواهر، فلذلك آضَ الناسُ مُتهالكين في تعلُّمها وتعْليمها، ومُكبّين في تحْديثها وتنْقيرها.

إذ قال: "ثم ممَّا شرَّفني الله تعالى واخْتصَّني بأَفضاله، وأكرمني بجَلاله، أنَّه وفقـني بإملاء الشّرَحِ في مسجد المؤلف، ومشهدِه، وبالختم على تُربةِ المصنّف ومرقـده.

وسَببُ تأْليفه: أنَّه كان بناءً على طلب أصْحابه، واقْتـراح الرَّاجين وصَادفوا النُّسخة المَنسُوبةَ الى الإمام العالم الزَّاهد، المُتقن المُتبحّر دَرَّاك لُطف الدَّقائق، دقيق النَّظر، مفتي البَشر ظَهير الشَّريعة، نصير السُّنة، محمد بن محمد بن عمرَ حسام الدين الاخسيكتي، فأجبتُهم إلى ذلك وإن لمْ أكُن هُنالك، وما حَملني عليهَ فرطُ الفُضول، بل خوفُ ما ضُيّع من نُكت الأصُول.

ثم صرَّح رحمه الله في نهاية شرحه بأنَّه انتهى منه في يوم الجمعة، العشرينَ من شهر صفرَ، سنة اثنتين وتسعينَ وستّمائة .

2– **الكافي**: وهو شرحٌ لكتاب أصول البَزدويّ، أبو اليسر عليّ بن محمد بن حسين بن عبدالكريم ت(482هـ)، الذي يعدُّ من أهمّ المصادر في أصُول الحنفيَّة.

3– **النّهاية**: شرح كتاب الهداية ،لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ت(593هـ.)

4– **المُوصَّل**: شرحُ كتاب المُفصّل في النَّحو لأبي القاسم جارِ الله محمودَ بن عمرَ الزّمخْشريّ ت (538هـ).

5– **النجاحُ التَّالي تلوَ المَراح**: في الصّرف وهو كتابٌ مختصرٌ في علم الصَّرف.

6– **التَّسديد**: مجلدٌ ضخم، وهو شرح كتاب التَّمهيد لقواعد التوحيد في أصول الدين لأبي المعين ميمون بن محمد بن مكحول النسفي (850)هـ.

7- شرح مختصر الطَّحاوي ذكره في الطبقاتِ السَّنية.

مكانتُه العلميَّة:

ذاع أمرُ السغناقي في عواصم الشَّرق حيث دخل بغدادَ والتقى بعلمائِها وانتفع به طلابُها، وهي يومئذ مركَزُ العلماء وملجأُ الأُدباء والشُّعراء.

ثم دخل حلبَ واجتمع بقاضي القُضاة فيها: ابن العديم وكتب له نسخةً من كتاب الهداية وأجازهُ بها، وكان ذلك سنة إحدى عشرةَ وسبعَمائة[6].

ثم توجه الى دمشق فدخلها سنة ست عشرة وسبعمائة هجريَّة[7].

عقيدته:

ماتريديُ المذهب حيثُ كان هذا المذهبُ يمثّلُ مذهبَ السَّلاطين والمُلوك في وقته، فترةَ خلافة العبَّاسيين، فناصر الملوكُ العلماءَ ومنحَتْهم مناصبَ القَضاء والإفتاء والرِّئاسة والخَطابة وإنشاءِ المدارسِ لنشرِ أفكارِهم ولَقُوا القبولَ من النَّاس.

تأثره بأعيان الماتُريدية مثل:

1- تأويلاتِ أهلِ السُّنة – محمدُ بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي السمرقندي المتوفى 333 هـ ،أحد علماءِ القرن الثالث الهجري شيخُ أَهل السنة والجماعة من أئمَّة الكلام. نسبته إلى ماتريد (محلَّةٍ بسَمرْقند)

2- مقالاتُ الإسْلاميّين للأشعري.

3- تبصرةُ الأدلَّة للنسفي.

4- أصولُ الدّين لأبي عصمتَ البُخاري تلميذ الماتريدي .

5- تبصرةُ الأَدلَّة لأبي المعينِ النّسفيّ، والتَّمهيد لقواعد التَّوحيد.

---

[6] المولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدّاريّ الغزّيّ المصريّ الحنفيّ المتوفي سنة 1005 هـ / 1010 هـ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية المحقق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار الرفاعي، ج3 ص150.

[7] العلامة أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، موسوعة مصطلحات مفتاح السعادة، نشر مكتبة لبنان، طبعة أولى 1998م، ج2 ص266.

بالإضافة الى تأثُّره بكتب البَزدويّ ت (493 هـ)[8].

أقــوال العلمــاء فيه:

قال السُّيوطي: كان عالمًا فقيهًا نحويًا جدليًّا.

قال اللَّكنوي: كان فقيهًا نحويًا جدليًّا.

وفاة الإمام السُّغناقي رحمه الله:

اختلف علماءُ التراجم في تاريخ وفاةِ السُّغناقي ما بين 710هـ، وقيل توفي سنة 711هـ في شهر رجب، وقيل سنة 714 هـ بحلب، وهذا الصَّواب.

نصُّ المَخطوطة: (مبحثُ ماهيَّة الإيمَان)

المرادُ بالمائيَّة، والمراد من المَاهية: لكن السَّلفَ كرهُوا التفوُّهَ بلفظ تفوَّهَ به الفلاسفةُ فأَبدلوا الهمزةَ، فقالوا: المائية، ثم لابدَّ من بيان المذاهب:

أَمَّا الأَول: فمذهب أبي حنيفةَ وأصحابه وهو: إنَّ الايمانَ هو التَّصديقُ بالقلب، والإقرارُ باللّسان شرطٌ دون غيرهما، وهذا قريبٌ من مذهب الفُقهاء حيث قالوا: الإقرار ركنٌ زايدٌ، وعند أبي منصور الماتُريدي؛ الإيمان: التصديقُ، والإقرارُ شرطٌ لإجْراء أحكام الشَّرع وهو مرويٌ عن أبي حنيفةَ وهو المُختار في الكلام.

وهذا الخلافُ لفظيٌ لا معنويٌ لأنَّ الرُّكن الزايدَ شرطٌ في الحقيقة، أي شرطٌ لإجراء الأحكام.

أما الثاني: فمذهب مالك والشَّافعي والأَوزاعيّ[9] وأهل المدينة وأهل الظَّاهر وجميع أئمة الحديث، وهو: أن الإيمان هو المعرفةُ بالقلب والإقرارُ باللّسان والعملُ بالأركان.

---

[8] قاسم بن قطلوبغا السودوني أبو الفداء، تاج التراجم، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم، سنة: 1413 – 1992، الطبعة الأولى، ص25 رقم 63.

[9] الأَوْزاعي (88 – 157 هـ) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، أبو عمرو: إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتاب المترسلين.

وعرض عليه القضاء فامتنع. قال صالح بن يحيى في (تاريخ بيروت): (كان الأوزاعي عظيم الشأن بالشام، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان، له كتاب (السنن) في الفقه، و(المسائل) ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها.

وأما الثالث: فمذهب الرُّقاشي وعبد الله بن سعيد القطان[10]، والكرّامية[11]: وهو أنَّ الإيمانَ هو الإقرارُ باللسان فقط.

ثمّ هؤلاء الثّلاثةُ تفرقوا فيما بينهُم:

فقال الرقاشي: الإقرار إيمانٌ بشرطِ وجودِ المعْرفةِ بالقَلب، والمعرفةُ عنده ضروريَّةٌ فهي توجد لا مَحالَ.

وقال عبدُ الله بن سعيد: إنَّ الإقرارَ إيمانٌ بشرطِ المعرفةِ بالقلبِ والتصديقِ، لكنّ المعرفةَ والتَّصديقَ ليسَ بإيمان.

وقالت الكراميَّةُ: الإقرارُ: المجرَّدُ إيمانٌ، والمعرفةُ والتصديقُ ليسَ بشرطٍ لكون الإقْرار إيمانٌ.

أمَّا الرَّابعُ: فمذهب جهمُ بن صفوان[12] أن الإيمان هو المعرفةُ بالقلب وهذه المذاهب كلُّها فاسدةٌ إلا مذهبُ أصحابنا.

قوله: مُؤمنًا به ومؤمنًا لهُ، الباقي قوله: (بهِ) مستعارٌ عن اللام في (له) كذا ذكرهُ صاحبُ التَّيسير[13].

قوله: من متكلّمي أهل الحديث على أن أبا حنيفة[14] وأصحابَه سُمُّوا أصحاب الرأي لكثرة القياس، واستعمال الرأي منهم في أحكام الشرع، ومن

وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه، إلى زمن الحكم ابن هشام. ولأحد العلماء كتاب (محاسن المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي– ط)

[10] عبد الله بن كُلاب هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاَّب (بضم الكاف وتشديد اللام) القطان البصري. من علماء الدين السنة. وأبرز المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة. أخذ عنه الكلام داود بن علي الظاهري، قاله أبو الطاهر الذهلي. وقيل: إن الحارث المحاسبي أخذ علم النظر والجدل عنه أيضاً. وكان يلقب كلاباً؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته. وأصحابه هم الكلابية، وكان يرد على الجهمية والمعتزلة.

[11] الكراميَّةُ: نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني العابد المتكلم، شيخ الكرامية.
ساقط الحديث على بدعته، أكثر عن أحمد الجويبارى، ومحمد بن تميم السعدى، وكانا كذابين.
قال ابن حبّان: خُذل حتى التقط من المذاهب أردأها، ومن الاحاديث أوهاها.

[12] جَهْم بن صَفْوان ت(128 هـ). رأس (الجهميَّة) قال الذهبي: الضالّ المُبدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرًا عظيمًا. كان يقضي في عسكر الحارث بن سُريج، الخارج على أمراء خُراسان، فقبض عليه نصْر بن سيار، فطلب جهمٌ استبقاءه، فقال نصر: (لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت) وأمر بقتله، فقُتل.

[13] محي الدين مجمد بن سليمان الكافيجي ت 897هـ، التيسير في قواعد علم التفسير، نشر مكتبة القدسي للتوزيع بالقاهرة عام 1998م، تحقيق: د. مصطفى حسين الذهبي.

[14] أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفيّ (80–150هـ أول الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، اشتهر بعلمه الغزير وأخلاقه الحسنة، ويُعد أبو حنيفة من التابعين، فقد لقي عدداً من الصحابة منهم أنس بن مالك، وكان معروفاً بالورع وكثرة العبادة والوقار والإخلاص وقوة الشخصية. وقد كانت الكوفة إحدى مدن العراق العظيمة، ينتشر فيها العلماء

وراءهم من العُلماء سمُّوا أصحابَ الحديث لأنَّهم أخذوا ظاهرَ الحديث في الغالب، ثم هؤلاء على ثلاثة أصناف:

1– فقهاء أصحاب أهل الحديث كالشَّافعي ومالك[15] والأوزاعي وغيرهم.

2– وأصحاب الحديث مطلقًا كأحمد بن حنبل وإسحاقَ بنِ راهُويَه.

3– ومتكلّمي أصحاب الحديث كأبي العباس القُلّانسي[16] وأبي علي النّغفي، والمراد من متكلّمي أهلِ الحديث: الَّذين كانوا معروفين بعلم الكلام.

قوله: فمن جعله لغير التصديق: يعني: فمن قال: إنَّ الإيمانَ هو المعرفة المجرّد به، أو القولُ المجرَّد، أو التَّصديق (اللُّغوي)، والقول والعمل فقد صرف اللُّغة أي: الإيمان عن المفهوم وهو التَّصديق إلى غير المفهوم، وهو القولُ المجُرَّد أو المعرفةُ والعَمل .

قولُه: إبطالُ اللّسان يعني: إبطال اللُّغة، حيث أطلق اللُّغة على غير موضوعه بلا مناسبة، وتعطيلُ اللغة يعني: لا يكونُ له معنىً مخصوصٌ كان حقيقة له، ورفعُ طريقِ الوصول الى اللّوازم الشَّرعية، يعني: لا يمكن الوصولُ من الحقيقة الى لازم الحقيقة، حيث لم تبق له الحقيقةُ المُعيَّنة، ولا الوصولُ الى دلائلِ السَّمعيّةَ، لأنَّ مبناها على اللُّغة.

قوله :إذْ لا تَضادَّ يتحقّقُ عند تَغايُر المحلَّين، بيانه: أنَّ الضّدين وصْفانِ وجُوديَّان، لايجتمعان، ولكن يرتفعانِ في مادةِ الإمكانِ، والسَّواد مع البياض

أصحاب المذاهب والديانات المختلفة، وقد نشأ أبو حنيفة في هذه البيئة الغنية بالعلم والعلماء، فابتدأ منذ الصبا يجادل مع المجادلين، ولكنه كان منصرفاً إلى مهنة التجارة، فأبوهُ وجدُّه كانا تاجرين، ثم انصرف إلى طلب العلم، وصار يختلف إلى حلقات العلماء، واتجه إلى دراسة الفقه بعد أن استعرض العلوم المعروفة في ذلك العصر، ولزم شيخه حمّاد بن أبي سليمان يتعلم منه الفقه حتى مات حماد سنة 120هـ، فتولى أبو حنيفة رئاسة حلقة شيخه حماد بمسجد الكوفة، وأخذ يدارس تلاميذه ما يُعرض له من فتاوى، حتى وَضع تلك الطريقةَ الفقهيةَ التي اشتُق منها المذهب الحنفي.

توفي في بغداد سنة 150هـ، ودُفن في مقبرة الخيزران في بغداد، وبني بجوار قبره جامع الإمام الأعظم عام 375هـ.

15 مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، (93 – 179 هـ). أبو عبد الله: إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة. كان صلبا في دينه، بعيدا عن الأمراء والملوك،. ووجه إليه الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يؤتى، فقصد الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه.

16 هو أبو العباس أحمد بن عبد الرَّحمن القلانسي الرازي، مذكور في أقران أبي الحسن الأشعري الآتي، وكان على شاكلته في الاعتقاد، إِمَام أهل السّنة ابو الْعَبَّاس القلانسي الَّذِي زَادَت تصانيفه فِي الْكَلَام على مائَة وَخمسين كتابا.

في محلّين مجتمعان من حيث أَنهما موجُودان في الخارج، وليسَا بمُتضادَّين فثبتَأن تضادَّ السَّواد والبياض باعتبار محلّ واحد فثبت أنّ ايجادَ المحل شرطُ ثبوت التَّضاد، والكَفرُ والجحودُ ضدُّ الأيمان، وأنّه مختصٌ بالقلب، فكذا الايمَان ضرورةُ تحقق التَّضاد.

قوله: يحقّقه؛ الضَميرُ راجعٌ إلى قوله: الإيمان: هو التّصديقُ أن الإيمان في اللغة التصديق، كما قال تعالى مُخبرًا عن إخْوةِ يوسُف: (**وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ**).[17]

أي: بمُصدّقَ لنا، ثم في الشَّرع: عبارةٌ عن تصديق القلب، فمن حيثُ أَنَّهُ اسمٌ للتصدَيق لا يكون اسمًا للقول المُجرَّد، ولا للمعرفة، ولا للعَمل والدّليلُ: على أنَّه تصديقُ القلْب؛ أنه ضدُّ الكُفر، والكفرُ مختصٌ بالقلب، فكذا الإيمان مختصٌّ بالقلب، فبهذا ثبت أنه تصديق بالقلب، وهذا يدُلُّ على إبطال ما يدلُّ عليه التَّصديق اللُّغويُّ.

قوله: قال تعالى: (**إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**).[18]

والتمسُّكُ بهذه الآية من وجهين:

أحدهما: أنهُ فرَّقَ بينَ الإيمان وسائر العبادات بأساميَ مخصُوصَة حيثُ قال تعالى: (**منْ آمنَ**) ثمَّ قال: (**وأَقَامَ الصَّلاة وآتى الزّكاةَ**)، كما فرَّقَ بينَ الصَّلاة والزّكاة باسمين مخصُوصين، ولو كانَ الإيمان شاملا للصلاة والزكاة لكان تَكرارًا في اللَّفظ وهذا باطلٌ.

وثانيهما: أَنَّهُ عطفَ الصلاةَ والزكاة على الإيمان، والعطفُ يقتضي المُغايرة بينهما، كما عطفَ الزَّكاةَ على الصلاة وأنّه يقتضي المغايرة فكذلك ما قُلنا.

قولُهُ: بزوال بعض الأعمال بأنْ كان مجنُونًا في بعض الأحوال، أو صار مُغْمىً عليه، أو صارت حائضاً أو نُفسًا لو بزوالها كُلّها بأنْ كان مجنونًا جميعَ عُمُره.

قولهُ: (**آمنوا**) بالجملة بيانَ هذا أَن الإيمان الواجب علينا الإيمان الإجمالي، ويعني بالاجمالي: أن يؤمن بالله ورسولِهِ وجميعِ الشرائع من غير

---

[17] سورة يوسف، الآية 17.

[18] سورة التوبة، الآية 18.

أن يعرفَ أفرادَ الرُّسُل، والأَحكام فردًا فردًا، وإذا جاء فرض معين يقبل هذا المعين ويصدّق الرسل فيه فهذا نوعُ إيمان وتصديقٍ لم يكنْ قبلُ؛ فهذا هو المرادُ من الزّيادة؛ من حيث التجدُّد، لأَنَّ التصديقَ عرَضٌ وأنه يتجدَّدُ كُلَّ ساعة فهذا هو الزّيادة.

والثَّالثُ: يحتمِلُ أن تكونَ الزّيادةُ والنُّقصان من حيث يُزاد نورُه وضِياؤُهُ في القُلوب بسبب الطَّاعات أو يُنتقَص نورُه وكمالُه بسبب العصيان.

والرابع: يُحتملُ أن يكونَ المرادُ الدَّوام لأنَّ الشّيءَ إذا ثَبَت ثُمَّ دامَ، والدَّوامُ في كلّ ساعة كان زايدًا على الأوَّل فسُمّيَ دوامُ الإيمان باسم الإيمان.

قولَه تعالىً: **(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)**[19] يدلُّ على أنَّ الدينَ كان ناقصًا إلى ذلك اليوم، والدينُ الإسلام **(إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الاسْلامُ)**[20]، والإسلامُ والإيمان واحدٌ.

قلت لهذا الإشكال جوابان:

أحدهما: أنه يلزم أنَّ من مات من المُهاجرين والأنصار الذين آمنوا بالله ورُسله وكُتبه وبايعوا محمدًا عليه السلام وشهدُوا بدرًا ماتوا ناقصي دينا، وهذا لا يقول به أحدٌ من المسلمين.

وثانيهما: التَّاويلات الصّالحة:

أحدها: أنه لا يريد (باليوم) يومًا بعينه على ما جرى العادة في افتتاح الكلام بالتكلُّم باليوم دون تحقيق الوقت.

وثانيها: أنَّ المراد من (اليوم) عصرُ النّبي عليه السلام لأَن قبل النبي عليه السلام كانت فترةً وفي وقت النبي زالت الفترة.

وثالثُها: أن يكون معناه: أظهرتُ لكَم دينَكم حتى قدرتم على إظهاره في كلّ مشهد ومكان، كما قال الله تعالى: **(وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)**[21] ونورُه ليس بناقصٍ حتى يَتُمّ.

والرَّابع: المرادُ أحكامُ دينِكم والله أعلم.

---

[19] سورة المائدة، الآية 3.

[20] سورة آل عمران، الآية 19.

[21] سورة الصف، الآية 8.

قوله: يحقّقه: أي: يحققُه أنَّ الايمان في القلب، وليس بمجرَّدِ القولِ إيمانًا، لأَن مَجرَّدَ القولِ لو كانَ إيمانًا يُلزمُ المُحالات:

الأول: أنَّ الله تعالى قال في صفة المُنافقين: (**الَّذينَ قَـالُوا آمَنَّا بأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ**)[22]، ولو لمْ يكنِ الإيمان في القَلب، لم يكن لهذا القول معنىً ولا فائدةٌ وهذا مُحال.

والثاني: أن الرّسولَ صلَّى الله عليه وسلَّم، والصَّحابة آمنو أيضًا وأقروا بجميع ما وجبِ الإقرار به، فلو كان الإيمان مجرَّدَ القـولِ، كان الرسُول والصحابةُ أمثالاً للمنافقين في الإيمان وهذا مُحال.

والثالث: أن الله تعالى عيَّر المنافقين في الإيمان وهذا محالٌ.

والرابع: أن الله تعالى عيَّر المنافقين بأنهم آمنوا قولًا لا اعتقاداً فلو كان الإيمان: القول، لكان الرسُول وأصحابُه مُعيَّرين ما عُيّر به المنافقون.

الخامس: أن الله تعالى عيَّر المنافقين بما آمنوا لسانًا لا قلبًا؛ فلو كان الإيمان: القول لكان الله معيراً رسوله وأصحابَ رسوله.

السادس: أنَّ الله عيَّر المنافقين لأنهم آمنوا اعتقادًا، ولو كان الإيمان: القولِ لكان الانبياء معيّرين، ولو لم يجز تعيير الأنبياء؛ لكان تعيير المنافقين خطأً للاشتراك في العلَّة، وهو الإيمان اللِّساني، فكان الله تعالى مخطئًا في تعْيير المنافقين.

قولُه: وكلا القولين؛ أي قوله: كان الله معيرًا رسولَه وأصحاب رسوله، وقـوله: كان مخطئاً في تعيير المنافقين؛ كفرٌ وضلالٌ، أي: كلا القولين كفرٌ وضلالٌ .

قوله: وهو أمرٌ حقيقيٌ، أي: التصديق أمر حقيقي، يعني: أن لكلِّ شيءٍ حقيقةً، وقيام ذلك الشيء بذلك الحقيقة، كالقيام والقعود وغيرهما من الأفعال، فكذلك الإيمان، له حقيقةٌ، وهو التَّصديقُ بالقلب، فقيامُ الإيمانِ لقيام التّصديق، فـإذا تبدَّل التصـديقُ بما يُضادُّه وهو التَّكذيبُ يُبدل الإيمان، فالحَالُ: لعدمِ حقيقتِه وهو التَّصديق، فإمَّا أن يدلّ عـلى أنه ما كان موجودًا

[22] سورة المائدة، الآية 41.

قبل ذلك؛ فـلا في الموافاة، وأنه من الوفـاة يوفي: إن كان الإيمان الموجودُ في الحال أوفى الى آخر العمر؛ فهو مؤمنٌ وإلا: فالعبرةُ للعاقبة.

قولُه: إن العبرة للخَتم تمسَّكوا بقوله تعالى: (**وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**)[23] ولأنه في علم الله تعالى كان كافرًا فكيف يكونُ مؤمنًا.

والجواب: أن المراد بقوله تعالى: (**وكان**) أي: صارَ من الكافرين، ولأن الله تعالى علِم الحيَّ حيًّا، وإن كان يموتُ في الزَّمان الثَّاني الخ.

ولما ثبت أنّ الإيمان: التَّصديق، والإقرارُ شرطُ إجْراء الأحكام فلا بدَّ من إمامٍ يقومُ بمَصالحِ المسلمين وترتيبِ الأحكام.[24]

خلاصةُ القول في مسمَّى الإيمان:

يذهبُ السغناقي رحمه اللهُ إلى تعريف الإيمان: بأنَّه التَّصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللّسان شرطٌ دون غيرهما، متبنيًا مقولة أبي منصور الماتُريدي؛ الإيمان: التصديقُ، والإقرارُ شرطٌ لإجْراء أحكامِ الشَّرع، وهو مرويٌّ عن أبي حنيفةَ وهو المُختار في الكلام.

ومعنى إجراء الأحكام: أن الاقرار باللسان يفرق في الظاهر بين الكافر والمؤمن وتجري بناء عليه في المعاملة الأحكام الشرعية، من حقن دمه وماله، ونيل حقوقه حسب ذلك الإقرار، فلو كان ذميًّا لزمهُ دفعُ الجزية، وإن أقرَّ بالايمان بالنُّطق بالشَّهادتين طُولب بجميع أركان الإسلام، وأُجريت عليه الأحكامُ في الأحوال الشخصية من زواج وطَلاق، وميراث، وكل ما يتعلَّق بمعاملاته طبقًا لأحكام الشرع.

واستدَلّ السغناقي على أنَّ الإيمان هو التّصديق القلْبيُّ، وأنَّ الإيمانَ شيءٌ والعملَ شيءٌ آخر وأنَّ الله تعالى ذكرهُما في القرآن باسمين مختلفين مخصوصين وإلّا كان ذكرهُما تَكرارًا؛ وذَكرَهما الكتابُ الكريمُ بواوِ العطفِ الذي يقْتضي المُغايرة.

---

[23] سورة البقرة، الآية 34.

[24] Hüsamuddin es-Suğnaki (ö.710/1314),Tesdid (Ebu'l-Muîn en-Nesefî'nin Temhid isimli eserinin şerhi), Süleymaniye Kütüphanesi, Yozgat Kısmı, No: 612, vr. 212a-215b.

مذهب الماتريديَّة في الإيمان:

السغناقي يتبنى ما يتبناه الإمام أبو منصور الماتريدي شيخ أهل السنة فقد ذهب إلى أن الإيمان: هو التصديق، وأن قول اللّسان شرطٌ لإجْراءِ الأحْكامِ الدُّنيويَّة فقط، وأن الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ، ولاَ يُستثْنى فيه.

قال الماتريدي: (ثم قد ثبت بأدلة القرآن وما عليه أهل الإيمان، والذي جرى به من اللسان أن الإيمان هو التصديق).

وقال الماتريدي: (الأصل عندنا قطع القول بالإيمان وبالتسمّي به بالإطْلاق، وترك الاسْتثناء فيه؛ لأن كل معنى منهما باجتماع وجوده تمام الإيمان عنده، وإذا استثني فيه لم يصح ذلك المعنى).

وقد ذهب طائفةٌ من متأخّري أصحابِ أبي حنيفة كأبي منصورٍ الماتريدي وأمثاله إلى نظير هذا القول في الأصل، وقالوا: إنّ الإيمان هو ما في القلب، وأن القولَ الظاهرَ شرطٌ لثبوت أحكام الدنيا[25].

قال التفتازاني: وليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعانٍ وقبولٍ، بل هو إذعانٌ وقبولٌ لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم.[26]

قولهم في الزيادة والنقصان:

قال الصَّاوي في شرح الجوهرة: الأعمال الصالحة جزءٌ من حقيقة الإيمان، وهو منسوبٌ لأبي حنيفةَ وجماعة من الأشاعرة، والنطق ركنٌ داخليٌّ في حقيقة الإيمان دون سائر الأعمال الصالحة، فالإيمان عندهم: اسمٌ لعملَي القلبِ واللّسان جميعًا، فمن صدَّق بقلبه ونطقَ بلسانه، ولم يعملْ بجوارحه فهو مؤمنٌ ناقصٌ[27].

---

[25] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، الناشر: دار الوفاء، الطبعة الثالثة، 1426 هـ / 2005 م المحقق: أنور الباز – عامر الجزار، جلد7 ص510.

[26] سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني شرح المقاصد النسفية في علم الكلام ص (78) ت 791هـ، نشر دار المعارف النعمانية، سنة 1401هـ – 1981م، باكستان.

[27] الشيخ أحمد بن محمد المالكي الصاوي، شرح جوهرة التوحيد، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح البزم، نشر: دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية 1999م، ص 134.

وجمهورُ الأشاعرة والماتريدية، ومالكٌ والشافعيُ، وأحمدُ: يرجّحونَ أن زيادة الإيمانِ تكونُ بالعمل وينقُصُ بنقصه، إلاَّ أبا حنيفةَ فالإيمان عندهُ واحدٌ وهو الجزم والتصديق، ولا يزيدُ بالطَّاعاتِ، ولا ينقُصُ بالمعاصي، ويقول رحمه الله: إيماني كإيمانِ جبريل، وقد تبعه بذلك بعض الماتريدية[28].

قولهم في الاستثناء:

ذهب بعض الماتريدية إلى جواز الاستثناء (أنا مؤمنٌ إن شاء الله)، لكن جعلوه خلاف الأولى، وخالفوا الأشعرية فيما ذهبُوا إليه من القول بالمُوافاة.

قال التفتازاني شارحًا قول أبي حفص النسفي:

(وإذا وجد من العبد التصديق والإقرار صح له أن يقول: أنا مؤمن حقاً) لتحقيق الإيمان له.

ولا ينبغي أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة، وإن كان للتأدُّب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى، أو للشكّ في العاقبة والمآل لا في الآن والحال، أو للتبرُّك بذكر الله تعالى أو التبرُّئ عن تزكية نفسه (أي مدحها) والإعجاب بحاله، فالأولى: تركه لما أنه يُوهم بالشَّك ولهذا قال: ولا ينبغي دون أن يقول: لا يجوز، لأنه إذا لم يكن للشك فلا معنى لنفي الجواز، كيف وقد ذهب إليه كثير من السّلف حتى الصّحابة والتّابعين، وذهب بعض المحققين إلى أن الحاصل للعبد هو حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر، لكن التصديق في نفسه قابل للشّدة والضعف، وحصُول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله تعالى:

(أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)[29]

إنما هو في مشيئة الله تعالى.

---

[28] المرجع السابق ص 137.

[29] سورة الأنفال، الآية 4.

إلى أن قال: (ولمَّا نقل عن بعض الأشاعرة أنه يصح أن يقال: أنا مؤمن إن شاء الله بناء على أن العبرة في الإيمان والكفر والسعادة والشقاوة بالخاتمة، حتى أن المؤمن السعيد من مات على الإيمان وإن كان طول عمره على الكفر والعصيان، وأن الكافر الشقي من مات على الكفر- نعوذ بالله- وإن كان طول عمره على التصديق والطاعة (والسعيد قد يشقى) بأن يرتد بعد الإيمان نعوذ بالله (والشقي قد يسعد) بأن يؤمن بعد الكفر)[30].

مفهوم الكفر عند الماتريدية:

لا يختلف الماتريدية عن الأشاعرة في تعريفهم للكفر وأنه التكذيب، وأن من الأعمال والأقوال ما جعله الشارع علامة على التكذيب، فيُحكم بكفر مرتكبها.

قال النسفي: (الكفر هو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب).

وقال التفتازاني: (فإن قيل: من استخف بالشرع أو الشارع أو ألقى المصحف في القاذورات أو شد الزنار بالاختيار كافر إجماعا، وإن كان مصدقا للنبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به قلنا: لو سلم اجتماع التصديق المعتبر في الإيمان مع تلك الأمور التي هي كفر وفاقا، فيجوز أن يجعل الشارع بعض محظورات الشرع علامة على التكذيب، فيحكم بكفر من ارتكبه، وبوجود التكذيب فيه، وانتفاء التصديق عنه).

وقع في كلام كثير من عظماء الملة وعلماء الأمة مكان لفظ التصديق لفظ المعرفة والعلم والاعتقاد فينبغي أن يحمل على العلم التصديقي المعبَّر عنه ويقطع بأن التصديق من جنس العلوم والاعتقادات لكنه في الإيمان مشروطٌ بقيودٍ وخصوصيات كالتحصيل والاختيار وترك الجحود والاستكبار ويدل علىً ذلكما ذكره أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه أن الإيمان معرفة والمعرفة تسليم والتسليم تصديق[31].

---

[30] سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني شرح العقائد النسفية، المتن لأبي حفص النسفي ت 735، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1987م، ص 84.

[31] سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت791هـ، شرح المقاصد في علم الكلام، نشر: دار المعارف النعمانية، باكستان، سنة 1981م، ج5 ص225.

النتيجة:

يُرجّحُ السغناقيُّ ويتبنَّى تعريفَ الايمان بأنّه: هو التَّصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللّسانِ شرطٌ دون غيرهما، وهو نفس تعريف أبي منصور الماتريدي؛ الإيمان: التصديقُ، والإقرارُ شرطٌ لإجْراء أحكام الشَّرع وهو مرويٌّ عن أبي حنيفةَ وهو المُختار في الكلام بل يذهب الى القولَ الى بطلان بقية المذاهب الكلامية و يظهر ذلك فى عرضه للمذاهب الكلامية في الايمان ثم قال: هذه المذاهب كلها فاسدةٌ إلاّ مذهبُ أصحابنا.

ولا يفتأ السغناقي في التحقيق حتى يعترض على من جعل الإيمان هو القولَ المجرّد بأنّه صرفُ اللُّغة من معنى مفهوم الى غير مفهوم، كالكرّامية الذين اعتبروا مجردَ الأقرار اللّساني دونَ التصديق القَلبي إيمانًا، وكذا من اعتبرَ التصديقَ اللغويَ إيمانًا كأنْ أطلقَ المعرفةَ على الإيمان، أو القولَ المجرد فاعتبرها السغناقي صرفًا للُّغة عن مفهومها الى مفهوم آخرَ لا تقبلُه اللُّغة فقال: قوله: (فمن جعله لغير التصديق) يعني: فمن قال: أنَّ الإيمانَ هو المجرّد به، أو القول المجرد، أو التَّصديق (اللُّغوي)، والقول، والعمل، فقد صرف اللُّغة أي: الإيمان عن المفهوم، وهو: التَّصديق القلبي إلى غير المفهوم، وهو القولُ المجُرَّد.

وكذا اعترض السغناقي على القائلين أن العمل من الايمان وردَّ عليهم بأن الله فرَّقَ بينَ الإيمانِ وسايرِ العباداتِ بأساميَ مخصُوصَةٍ حيثُ قال تعالى : **(منْ آمنَ)** ثمَّ قال: (**وأقَامَ الصَّلاة وآتى الزكاةَ**)، كما فرَّقَ بينَ الصَّلاةِ والزّكاةِ باسمينِ مخصُوصين، ولو كانَ الإيمان شاملا للصلاة والزكاة لكان تكرارًا في اللَّفظ وهذا باطلٌ.

وأنَّ الله في كتابه عطفَ الصلاةَ والزكاة على الإيمان، والعطفُ يقتضي المُغايرة بينهما، كما عطفَ الزَّكاةَ على الصلاة وأنّه يقتضي المغايرة فكذلك ما قُلنا.

ففرَّق الله بذلك مُسمَّى الإيمانِ عن العملِ ردًا على من قالوا: أن الايمان: هو التصديق بالقلب وعمل بالجوارح، فثبت أن الايمان: هو التصديق بالقلب

والاقرار شرطٌ لإجْراءِ الأحكام الشَّرعيةِ، وإذا كان هذا ما قرَّره السغناقيُّ، فكلُّ ما سواهُ باطلٌ ومردود، والله أَعلم .

ورأيي الشخصي أن الإيمان:

قول وعمل يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي ، فيكفي في ثبوته إخبار الله عز وجل بذلك في كتابه الكريم في قوله تعالى: (**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**)[32].

ونسلم بالروايات الصحيحة فى ذلك عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – التى رواها الثقات عدل عن عدل حتى تنتهى إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم– منها قوله – صلى الله عليه وسلم–: (يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفى قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفى قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفى قلبه وزن ذرة من خير) وفى رواية: (من إيمان) بدل (من خير)[33].

وينبغى التنبيه إلى أمر هام، وهو وجود عدة أحاديث كلها موضوعة يذكر فيها أن الإيمان فى القلب فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ونضيف هنا ما ذكره العلماء من أنه كلما عثرت على حديث من هذا النوع فهو مكذوب على النبى – صلى الله عليه وسلم – وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله:

(وكل حديث فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكذب مختلق)[34] ومن تلك الأحاديث: حديث: (من قال: الإيمان يزيد وينقص فقد خرج من أمر الله، ومن قال: أنا مؤمن إن شاء الله، فليس له فى الإسلام نصيب)، قال الشوكاني: رواه محمد بم تميم، وهو واضعه[35].

---

[32] سورة الأنفال، الآية 2.

[33] البخارى 127/1 فى "باب زيادة الإيمان ونقصانه".

[34] محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين ت 751، المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص119، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

[35] محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت 1760هـ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص453. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، نشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

مصادر البحث ومراجعه

– أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، المحقق: أنور الباز – عامر الجزار، الناشر: دار الوفاء، الطبعة الثالثة، 1426 هـ / 2005، ج7 ص 510.

– الشيخ أحمد بن محمد المالكي الصاوي، شرح جوهرة التوحيد، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح البزم، نشر دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية 1999م، ص134.

– العلامة أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، موسوعة مصطلحات مفتاح السعادة، نشر مكتبة لبنان، طبعة أولى 1998م، ج2 ص266.

– حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكتي، الوافي، (644هـ) ج5 ص1714. ويوجد أصله بمكتبة أحمد الثالث برقم 3206، ومكتبة كوبريلي برقم 505، داماد ابراهيم باشا برقم 468، ويوجد له صورة على شكل مايكروفلم في مركز الملك فيصل بالرياض برقم 880، عدد لوحاتها (255) لوحة.

– حسام الدين حسين بن علي حجاج السغناقي المتوفى 714هـ، مقدمة كتابه الكافي شرح البزدوي، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، نشر مكتبة الرشد بالرياض، سنة 2001، ص (–55 80) مختصرا.

– سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني شرح العقائد النسفية، المتن لابي حفص النسفي ت 735، تحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة الطبعة الأولى، 1987م، (ص84).

– سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت791هـ، شرح المقاصد في علم الكلام، نشر دار المعارف النعمانية باكستان، سنة 1981م ،ج5 ص225.

– عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون عن طبعة باريس عام 1858، ج1 ص456.

– عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي، ج1 ص 213 .من غير تاريخ.

– قاسم بن قطلوبغا السودوني أبو الفداء تاج التراجم، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم سنة: 1413 – 1992، الطبعة الأولى، ص 25 رقم 63.

– محمد عبد الحى اللكنوى الهندي أبو الحسنات، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، المحقق: محمد بدر الدين أبو فراس النعاني الناشر: دار الكتـاب الاسلامي، القاهرة سنة 1324هـ، ص62.

– محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر: دار الهداية، ج 25 ص 450، من غير تاريخ.

– الدكتور محمد مظهر بقا، معجم الأصوليين، معهد البحوث العلمية لإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، جلد2 ص71.

– المولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدّاريّ الغزّيّ المصريّ الحنفيّ المتوفي سنة 1005 هـ / 1010 هـ، الطبقـات السنية في تراجم الحنفـية، المحقق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار الرفاعي، ج3 ص150، من غير تاريخ.

Ekler: